

Distr.: General
12 July 2004

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المخصص للأطراف في بروتوكول
مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

الاجتماع المعني باستعراض إجراءات عمل
واختصاصات لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد
الميثيل (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١)
جنيف، ١٠-١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٤

تقرير الفريق العامل المخصص التابع للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

مقدمة

١- قررت الأطراف في اجتماعها الاستثنائي الأول، بموجب مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، أن تستعرض إجراءات عمل واختصاصات لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل، وأنشأت فريقا عاملا مخصصا يجتمع لمدة ثلاثة أيام قبل الاجتماع الرابع والعشرين للفريق العامل مفتوح العضوية مباشرة لمناقشة العناصر الواردة في فقرة من نفس المقرر وتقديم تقرير عن نتائجها وتوصياتها إلى الفريق العامل مفتوح العضوية.

أولاً - افتتاح الاجتماع والمسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الاجتماع

٢- اجتمع الفريق العامل المخصص في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ في مركز المؤتمرات الدولية في جنيف. وقد قام السيد ماركو غونزاليس الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون بافتتاح الاجتماع في الساعة ١٠:٣٠ مرحبا بالمشاركين في الاجتماع ومشيرا بالذكر إلى أن ناتج مداواتهم وتوصياتهم وقراراتهم، جنبا إلى جنب مع تقرير الاجتماع، ستحول إلى الفريق العامل مفتوح العضوية في الأسبوع التالي. وقدم المذكرة الأساسية التي أعدها الأمانة، والواردة في الوثيقة

UNEP/OzL.Pro/AHWG.MBTOC/1/2، ودعا إلى تقديم اقتراحات بشأن مناصبي الرئيسين المشاركين، واحد من البلدان العاملة بموجب المادة ٥ من البروتوكول، وواحد من البلدان غير العاملة بموجبها.

٣- وفي أعقاب تقديم المشتركين لترشيحاتهم، وافق الاجتماع على تعيين السيد ماس غوته (هولندا) رئيسا مشاركا من البلدان غير العاملة بالمادة ٥، والسيد إلياس أنطونيو لونا ألاميدا سانتوس (البرازيل) رئيسا مشاركا من البلدان العاملة بالمادة ٥.

باء- إقرار جدول الأعمال

٤- أقر الاجتماع جدول الأعمال التالي، استنادا إلى جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/AHWG.MBTOC/1/1 واستنادا إلى تفهم يقضي بأنه سيكون بمقدور المشتركين أن يدلوا ببيانات ذات طابع عام قبل البدء في المداولات حول بنود معينة من جدول الأعمال:

١- افتتاح الاجتماع

٢- المسائل التنظيمية:

(أ) إقرار جدول الأعمال

(ب) تنظيم العمل

٣- عضوية لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل

(أ) مدة العضوية وتناوبها، مع مراعاة الحاجة إلى وضع ترتيبات لإجراء تغيير معقول في الأعضاء مع ضمان الاستمرارية في نفس الوقت (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢((ج))؛

(ب) وثائق تضارب المصالح التي يجب أن يستكملها أعضاء لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢((د))؛

(ج) الخبرة المطلوبة في لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل، مع مراعاة عدة اعتبارات من بينها أنه ينبغي لتشكيل لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل أن يكفل أن يكون لدى بعض الأعضاء خبرة عملية ومباشرة ينبغي أن تكون متصلة، على وجه الخصوص، بالاستعاضة عن بروميد الميثيل ببدائل، وأن ينعكس في هذا التشكيل ما هو ملائم من مهارات وخبرات مطلوبة لأداء عمل لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل، بما في ذلك الخبرة في مجال الاقتصاد الزراعي، ونقل التكنولوجيا، والعمليات التنظيمية للتسجيل (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢ ((ه))؛

(د) المعايير والإجراءات الخاصة بانتقاء الخبراء، بما في ذلك كفاءة إيجاد توازن بين الخبراء من الأطراف العاملة بالمادة ٥ والأطراف غير العاملة بالمادة ٥، تبعا للمؤهلات المطلوبة على النحو المبين في الفقرة الفرعية ٢ (د) من مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١ (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢(و))؛

٤- إجراءات عمل لجنة الخيارات التقنية المعنية بروميد الميثيل فيما يتعلق بتقييم تعيينات الاستخدامات الحرجة من بروميد الميثيل:

(أ) الحاجة إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في تحليل لجنة الخيارات التقنية المعنية بروميد الميثيل وتقاريرها عن تعيينات الاستخدامات الحرجة، بما في ذلك الاتصال بين الأطراف القائمة بالتعيين ولجنة الخيارات التقنية المعنية بروميد الميثيل (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢ (أ))؛

(ب) توقيت وشكل تقارير لجنة الخيارات التقنية المعنية بروميد الميثيل بشأن تعيينات الاستخدامات الحرجة (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢(ب))؛

(ج) الأساليب التي تتبعها لجنة الخيارات التقنية المعنية بروميد الميثيل في تقديم خطط عمل سنوية إلى اجتماع الأطراف (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢(ج))؛

(د) الأساليب التي تتبعها لجنة الخيارات التقنية المعنية بروميد الميثيل في تزويد اجتماع الأطراف، عن طريق الأمانة، بمقترحات الميزانية من أجل أداء عمل اللجنة (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢(ي)).

٥- مواصلة تقديم التوجيهات بشأن تقييم التعيينات للاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل:

(أ) مواصلة تقديم التوجيهات بشأن تطبيق المعايير المنصوص عليها في المقرر ٦/٩ (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢(ز))؛

(ب) الظروف التي يتعين فيها على لجنة الخيارات التقنية المعنية بروميد الميثيل أن تلتزم التوجيهات من اجتماع الأطراف للاسترشاد بها في أداء عملها (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢(ط)).

٦- مسائل أخرى.

٧- اختتام الاجتماع.

جيم - تنظيم العمل

٥ - وافق الاجتماع، بناء على اقتراح من الرئيس المشارك، على أنه في حين يمكن للوفود أن تنوط بأعضاء مختلفين القيام بمعالجة مختلف القضايا تبعا لمعارفهم المتخصصة، فإنه سيتم تغطية أي قضية من القضايا بواسطة متكلم واحد فقط. وحيثما يتناسب، سوف يتم الرد على الأسئلة التي يثيرها الممثلون مباشرة من جانب الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل السيد جوناثان بانكس والسيد ناهوم ماريان مندوزا كما تم الاتفاق على أن يتم دعوة الرؤساء المشاركين لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لحضور الاجتماع بصفة مراقبين من أجل الرد على الأسئلة وتوضيح القضايا المطروحة للنظر، على أن ينسحبوا عند قيام الاجتماع باعتماد مقرراته أو توصياته. ووافق الاجتماع على تصريف عمله في جلسات عامة، على أن يشكل أفرقة اتصال بحسب الضرورة لمناقشة مواضيع معينة.

٦ - وحث الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل، الأعضاء، قبل المضي قدما إلى مناقشتهم لجدول الأعمال، على أن يقصروا بيانهم على بنود معينة، إلا أنه أقر بأنه نظرا إلى الطبيعة المتشابكة للكثير من القضايا المطروحة للنظر، فإن من المحتم أن يحدث بعض التداخل في معالجة شتى البنود. ووافق الاجتماع، بناء على اقتراح من الرئيس المشارك، على أن يقوم الرئيس المشارك، كإجراء لتناول اللجنة لبنود جدول الأعمال، بإعداد استنتاجات أولية بشأن كل مجموعة مترابطة من البنود، كموجز للتقرير المعد في الفريق العامل المخصص بهدف تسهيل مواصلة مناقشة الفريق العامل مفتوح العضوية للقضية المقصودة.

دال - الحضور

٧ - حضر الاجتماع ممثلون عن البلدان التالية: الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، إيطاليا، البرازيل، بولندا، سري لانكا، سويسرا، شيلي، الصين، الفلبين، كندا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. كما حضر الاجتماع الرئيسان المشاركان للجنة الخيارات التكنولوجية لبروميد الميثيل، وممثلون عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبالإضافة إلى ذلك حضر الرئيس المشارك لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي كمراقب. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للمشاركين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/AHWG.MBTOC/INF/1.

ثانيا - المناقشة العامة

٨ - قدم أحد الأعضاء عرضا عاما عن حالة الجهود المبذولة لمعالجة المواد المستفدة لطبقة الأوزون، ميرزا معدل النجاح الهائل في تقليل إنتاج واستهلاك جميع تلك المواد، والتي تمت إزالتها فعليا في البلدان غير العاملة بالمادة ٥، وتم التخلص التدريجي بالفعل من ٩٠ في المائة منها في البلدان العاملة بالمادة ٥. وقال إنه، في واقع الأمر، تم بالفعل كسب المعركة التي شنت لإنقاذ طبقة الأوزون ولم يعد متبقيا سوى نسبة مئوية بسيطة يتعين إزالتها.

٩- ومن ثم، ربما كان مما يدعو إلى الدهشة أن نلاحظ مقدار الجدل الذي أثاره تعيين بشأن إعفاءات لبروميد الميثيل تمثل نسبة مئوية صغيرة جدا فحسب من استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتعتبر ضئيلة بالمقارنة مع المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي لا تزال موجودة في مجالات من قبيل معدات التبريد، والمواد الرغوية والهالونات. وقد استقبلت هذه التعيينات كما لو كانت تهدد مستقبل طبقة الأوزون ذاتها واستلزمت عقد اجتماع استثنائي للأطراف وأوصلت بروتوكول مونتريال إلى حافة الأهمية.

١٠- وبالنظر إلى تلك الظروف وإلى المكاسب الحقيقية جدا التي تحققت في مجالات التخلص التدريجي بموجب البروتوكول، فإنه حث الأطراف على اتباع نهج معقول عند النظر في القضايا المتصلة ببروميد الميثيل قبل الاجتماع وتركيز الاهتمام أيضا على مجالات أخرى تثير انشغالا حقيقيا.

ثالثا- عضوية لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل

ألف- مدة العضوية وتناوبها

١١- دعا الرئيس المشارك إلى قيام الممثلين بتقديم تعليقات بشأن مدة عضوية اللجنة وتناوبها، مع مراعاة الحاجة إلى وضع ترتيبات لإجراء تغيير معقول في الأعضاء مع ضمان الاستمرارية في نفس الوقت (مقرر الاجتماع الاستثنائي ٥/١، الفقرة الفرعية ٢(ج))؛

١٢- كان هناك اتفاق عام في القاعة على أنه لا يُعرف سوى القليل عن عمل اللجنة في الوقت الراهن، مع أن الشفافية لها أهمية قصوى. وطرح العديد من الممثلين أسئلة محددة بشأن تشكيل اللجنة وعملها.

١٣- وفيما يتعلق بقضية التناوب، استرعى أحد الممثلين الاهتمام إلى الافتراض الذي تنبني عليه بأنه لا يوجد نقص في الخبراء وهو ما يشك في صحته. وأشار إلى أن اجتذاب الخبراء ليس بالأمر الهين بسبب حجم العمل الثقيل والتمويل المقيد. ويمكن جعل عضوية اللجنة أكثر جاذبية عن طريق تخفيف حجم العمل، بما في ذلك توفير موارد إضافية. واقترح ممثل آخر بأنه ينبغي النظر في تقرير مدة عضوية محددة للجنة، ينبغي أن تكون فترة طويلة بشكل كاف ومتجددة بحسب ما يقتضيه عمل اللجنة.

١٤- وردا على تلك الأسئلة والملاحظات، أوضح الرئيس المشارك للجنة أن اللجنة لديها مهمتان رئيسيتان كل عام: تقييم تعيينات الاستخدامات الحرجة ووضع تقييمات دورية وتقارير مرحلية بشأن استخدام بروميد الميثيل وبدائله. وفيما يتعلق بالعضوية، فإن المشاركين فيها تعيينهم الأطراف أو يقوم الرئيس المشارك باختيارهم. وتعتبر المشاركة مرتفعة جدا بصفة عامة حيث يحضر ٩٠ في المائة من الأعضاء (٣٥ عضوا تقريبا) الاجتماعات- حتى تلك التي تنظم بعد إخطار قصير. ولبروميد الميثيل استخدامات متنوعة ولذلك فثمة حاجة إلى عضوية لها خبرات متنوعة من أجل علاج تلك القضايا. وهناك نقص على وجه الخصوص في الخبرة في المجالات التالية:

(أ) علماء الأعشاب؛

(ب) أخصائيو تطهير الأخشاب؛

- (ج) خبراء الحجر الصحي وبدائل ما قبل الشحن؛
 (د) الممارسون (القائمون بالتبخير ومستخدمو البدائل)؛
 (هـ) خبراء الاسترداد وإعادة التدوير؛
 (و) خبراء الاقتصاد الزراعي.

١٥- وقال إن التناوب تم على مستوى ١٠-٢٠ في المائة من اللجنة في عام ٢٠٠٤. وقد استقال ستة أعضاء في تلك السنة وانضم إليها خمسة أعضاء. وكان بعض الأعضاء جزءاً لا يتجزأ من اللجنة على مدى أكثر من ١٠ سنوات، في حين كان آخرون أعضاء فيها لأقل من سنة.

١٦- وأوجز بعضاً من إجراءات عمل اللجنة. وقال إن تعيينات الاستخدامات الحرجة تصل إلى الأمانة في العادة قبل ٣١ كانون الثاني/يناير، بحيث يمكن توزيعها في شهر شباط/فبراير على جميع أعضاء اللجنة من أجل القيام باستعراض أول لها تبعاً لخبرة كل منهم. وبعد ذلك يعقد اجتماع في شهر آذار/مارس يجري فيه استعراض تعيينات الاستخدامات الحرجة في جلسة عامة مع تقديم عروض بهذا الشأن من قبل المشتركين في الاستعراض. ويتم النظر في تعيينات الاستخدامات الحرجة تبعاً لجدارة كل منها وفقاً للمقرر ٦/٩ والمقررات التالية، بما في ذلك مقررات الاجتماع الاستثنائي للأطراف. وبعدئذ يرسل مشروع تقرير أولي بطريق إلكترونية إلى جميع أعضاء اللجنة للتعليق عليه، وترد ردود بصفة عامة من ١٥-٢٠ من أعضاء اللجنة البالغ عددهم ٣٥-٤٠ عضواً. وبعد ذلك يتم تقديم هذا التقرير المتضمن لآراء الأعضاء إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لمواصلة استعراضه.

١٧- وردا على الشواغل المثارة بأن خسارة اللجنة للأعضاء قد تلحق الضرر بخبرتها، استعرض الرئيس المشارك خبرات اللجنة حتى ذلك الحين بعد انسحاب أعضاء منها لأسباب شتى. وإجمالاً، فقد تركت اللجنة ستة أعضاء، أربعة منهم لأسباب مهنية واثان لأسباب شخصية. وكان لواحد منهم على الأقل معرفة متخصصة مستفيضة، وقال إنه يوافق على أن من الشاق المحافظة على مستوى ونطاق الخبرة الضروريين في اللجنة، بالنظر إلى أنه يتعين أن يكون الأعضاء من القادة في مجالهم وعلى استعداد للعمل في ظروف كثيراً ما تكون صعبة وبدون تمويل. كما أوضح أنه مع إعادة هيكلة اللجنة التي جرت قبل سنوات قليلة، انخفضت العضوية من أكثر من ٦٥ عضواً إلى ٣٥ عضواً تقريباً، على أنه ينبغي أن ييسر الاحتفاظ بنطاق كامل من الخبرة المستمدة من كل من البلدان العاملة بالمادة ٥ وغير العاملة بها.

١٨- وقال، بشأن قضية المشاركة والحضور، إن الأعضاء يشاركون، بصفة عامة، بنشاط في الاجتماعات وفي العمل، وأهم استطاعوا التوصل إلى توافق آراء. وإذا حدث أن كان هناك رأي أقلية متمسك به بقوة، فإن بإمكان الأعضاء تقديم تقرير برأي الأقلية، رغم أن ذلك لم يحدث حتى حينه. كما أكد للاجتماع بأن الحالات التي لم يستطع فيها أفراد لديهم الخبرة الضرورية حضور الاجتماعات كانت نادرة للغاية وأن اللجنة استطاعت تجنب العجلة غير المستصوبة للقيام بالنظر في المشاريع بواسطة البريد الإلكتروني، وهو إجراء يتزع إلى أن يسفر عن التمسك بمواقف لا حيدة عنها. وفيما يتعلق بمسألة الديناميات الجماعية داخل اللجنة، ذكر أيضاً رأياً مفاده أن اللجنة ظلت متماسكة جداً طوال

سنوات عملها وأنه لم يحدث أي ميل من قبل أي جماعة، مثل الأعضاء الأطول عهداً بعضويتها، للهيمنة على عملها.

١٩- استرعى الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون انتباه المشتركين إلى المرفق الثاني للوثيقة UNEP/OzL.Pro/AHWG.MBTOC/1/2 الذي يحتوي على اختصاصات فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي الذي يقدم توجيهها بشأن تشكيل لجان الخيارات التقنية وعملها. وحث الممثلين على اتباع جدول الأعمال بقدر الإمكان والتقدم باقتراحات محددة تستهدي بالوثيقة المشار إليها آنفاً.

باء- وثائق تضارب المصالح

٢٠- شرح الرئيس المشارك للجنة إجراءات الإعلان عن تضارب مصالح محتمل، موضحاً أن هناك بالأساس نوعين من تضارب المصالح: تضارب أكثر عمومية تغطيه اختصاصات فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وهيئاته الفرعية؛ وتضارب أكثر تحديداً قد ينشأ عند معالجة تعيينات استخدامات حرجة معينة.

٢١- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، استرعى الممثلون الانتباه إلى مشكلة كفاءة الاستقلال التام في الحالة التي يكون الحضور فيها ممولاً: فمن المحتم أن يحصل المشتركون على تمويل من مصادر قد يكون لها مصلحة في العملية، مثل الحكومات والجامعات وهيئات الأخرى، وما لم يتم توفير التمويل من الأمانة، فمن المستحيل الاشتراط بأنه ينبغي ألا تكون لهم صلة بالهيئات الراعية لهم. وبدلاً من ذلك، يجب الاعتماد على نزاهة الأعضاء الشخصية وإحساسهم بالمسؤولية. وقد طرح اقتراح بأنه ينبغي دراسة تجارب هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تمر بحالات مقارنة. وقد أشير إلى أن الخبراء المشاركين في هيئات الأمم المتحدة بصفتهم الشخصية يلتزمون بالاضطلاع بواجباتهم بما يحقق مصالح المنظمة ولا ينبغي لهم تلقي تعليمات من أي حكومة أو مؤسسة، ويمنحون بناء على هذه الشروط بدل معيشة يومي وتمويلاً لنفقات سفرهم. واقترح أحد الممثلين بأنه فيما يتعلق بأعمال التقييم العام التي تقوم بها لجان الخيارات التقنية، فإن قضية الاستقلال ليست مثيرة للخلاف جداً ولكن قد يستلزم الأمر النص على اشتراطات مختلفة وتوفير التمويل للمشاركين عند معالجة قضية تعيينات الاستخدامات الحرجة. كما اقترح أحد الممثلين أن الاختيار المشترك حل مقبول لمشكلة توفير الخبرة الضرورية من أجل قضايا معينة واستشهد بتطبيق ناجح لهذه الممارسة في الماضي.

٢٢- أحال الرئيس المشارك للجنة الممثلين إلى المرفق الثالث للوثيقة UNEP/OzL.Pro/AHWG.MBTOC/1/2 التي تعتبر وثيقة داخلية للجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل وتحتوي على سلسلة من المبادئ التوجيهية التي تعالج تضارب المصالح من أجل كفاءة تقديم مشورة جيدة ومتخصصة للأطراف. وقد قدم المرفق المذكور إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي للتعليق عليه ولكنه لم يقدم إلى الأطراف. واستطرد إلى تعريف مصطلح "القائم بالتطبيق" على النحو الذي طرحته به اللجنة. وقال إن القائم بالتطبيق لا يكون بالضرورة الطرف المتقدم بالتعيين ولكن يمكن أن يكون أيضاً أي كيان تجاري مشمول بالتعيين، ولذلك يتوقع ألا يشارك ممثلوه في القرارات بل وحتى في المناقشات المتصلة بهذه القضية.

٢٣- طرح الممثلون عددا من الاقتراحات في إطار البند، تم توحيدها وتجميعها في ورقتي غرفة اجتماع من أجل مواصلة النظر فيها.

جيم- الخبرة المطلوبة في لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل

٢٤- قام الرئيس المشارك، في معرض تقديمه للبند الفرعي، بإحاطة الممثلين علما بأن المرفق الأول للوثيقة UNEP/OzL.Pro/AHWG.MBTOC/1/2 يقدم نظرة عامة عن العضوية الراهنة للجنة ويصنف كل عضو تبعا لمجال خبرته أو خبرتها.

٢٥- قال أحد الممثلين إنه ينبغي تمثيل مجالات الخبرة التالية: البدائل الكيميائية وغير الكيميائية لبروميد الميثيل؛ الطرائق البديلة لمكافحة الآفات التي حلت، أو يمكن أن تحل، محل الاستخدامات الهامة لبروميد الميثيل؛ نقل التكنولوجيا أو أنشطة الإرشاد المتصلة بالبدائل؛ العمليات التنظيمية للتسجيل؛ الاقتصاديات الزراعية. وأيد ممثل آخر هذا الرأي، ولكنه ارتأى أنه ينبغي أن يكون نقل التكنولوجيا وأنشطة الإرشاد المتصلة بالبدائل بندين مستقلين.

٢٦- وكان من رأي الممثل الأول المذكور في الفقرة الآتية أنه ينبغي أن يكون لدى غالبية عضوية اللجنة خبرة عملية ومباشرة، وأنه ينبغي إيلاء الأفضلية للأعضاء ذوي الخبرة في تنفيذ أكثر من واحد من هذه البدائل. ويمكن للجنة، بغية تسهيل القيام بعملية استعراض حسنة التوقيت وتوافر الخبرة، أن تلتزم مساهمات مكتوبة- لتسهيل الشفافية- من خبراء استشاريين إضافيين. وأخيرا، ألمح إلى أنه ينبغي أن يكون الأعضاء المحتملون مستعدين للاضطلاع بتقييم لحصة من التعيينات قبل الوصول إلى الاجتماع من أجل الاستفادة من جميع الموارد المحلية المتاحة، وللإضطلاع بأي عمل بعد الاجتماع قد تمس الحاجة إليه لوضع التقرير في صورته النهائية.

٢٧- تناول العديد من الممثلين المعلومات الواردة في المرفق الأول وقاموا بتجميع أعضاء اللجنة تبعا لمجالات خبرتهم. وقد استخدموا تلك المعلومات لتحديد الفجوات في خبرة اللجنة بصفة عامة. واشتملت ملاحظاتهم الناتجة عن ذلك على أن: نصف الأعضاء ممولون بطريقة ما من قبل حكومات؛ يوجد عدد قليل جدا من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الممثلة ولا يوجد ممثلون عن مستخدمي بروميد الميثيل؛ هناك خبراء جامعيون بأكثر من الخبراء أصحاب الخبرة العملية؛ يوجد توزيع متساو للأعضاء أصحاب الخبرة التالية للحصاد وأصحاب الخبرة بالتربة. وردا على ذلك، أوضح الرئيس المشاركة للجنة أن المرفق الأول لا يقدم سيرة ذاتية شاملة لكل عضو وأشار إلى أن الكثيرين منهم لديه خبرة في مجالات متعددة. وقال إنه نفسه لديه خبرة عملية في مجال التبخير ويستطيع تسمية تسعة أعضاء ممن لديهم خبرة عملية مستفيضة رغم أن أحدا منهم لم يبرز في الجدول.

٢٨- وفي حين أن ثمة تداخل جم فيما يتعلق بالخبرة، فإن الرئيس المشارك للجنة ذكر أنه يوجد عدد قليل من الزراع وأن ثمة حاجة إلى تعزيز مجالات معينة: وستكون المعرفة العملية بالتكنولوجيات البديلة موضع ترحيب بوجه خاص. وقام أحد الممثلين بتذكير الأعضاء بأن بعض التكنولوجيات البديلة مملوكة ملكية خاصة وأنه يتعين على اللجنة أن تعتمد على حسن نية الشركات في التقدم بطلبات للحصول على تسجيل للتكنولوجيات.

٢٩- قام الرئيس المشارك للجنة بإبلاغ الاجتماع بأنه يتم استعراض شتى أنواع الخبرات المثلة في اللجنة كل سنة لكفالة أن تظل وثيقة الصلة بمجال عمل اللجنة. وتقدم الممثلون بعدد من الاقتراحات في إطار البند، تم توحيدها وتجميعها في ورقتي غرفة اجتماع من أجل مواصلة النظر فيها. وفي أعقاب القيام بمواصلة هذا النظر، وافق الاجتماع على تحويل المقترحات إلى الفريق العامل مفتوح العضوية للنظر فيها.

دال - معايير وإجراءات لاختيار الخبراء

٣٠- وأشار الرئيس المشارك، في معرض تقديم هذا البند الفرعي، إلى أن معيار العضوية المتوازنة قد تم إقراره في الفقرة ٢ - ١ من اختصاصات فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وأجهزته الفرعية، وأن الفريق مطالب بأن يناقش هذا الإجراء لضمان ذلك التوازن.

٣١- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أبرز الممثلون مشكلة العثور على الخبرات الضرورية وبخاصة لدى البلدان العاملة بموجب المادة ٥. وفي هذا السياق، أشار الأمين التنفيذي إلى ما تواجهه اللجنة من تزايد مستمر في حجم العمل وإلى وحاجتها الدائمة إلى أعضاء جدد. ورغم أن هذا الاحتياج، فإن عملية الاستقطاب التي تمت مؤخراً من أجل لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل أمدتها بخمسة أعضاء جدد. وقد أيد أحد الممثلين هذه النقطة أيضاً، حيث أشار إلى أن اللجنة قد تمكنت حتى الآن من تعيين خبريي اقتصاد زراعي فقط، وهو التخصص الذي كانت تمس الحاجة إليه. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الرئيس المشارك للجنة على أن اللجنة تحتاج إلى توسيع قاعدة خبراتها، وأشار إلى أن العمل من أجل تشكيل جهاز طوعي، مثل لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل، يتطلب من أعضائها القيام بمجهود غير عادي. وقد أشير أيضاً إلى أن لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل هي جهاز تقني بالدرجة الأولى، وأن زيادة مشاركة الخبراء من البلدان العاملة بموجب المادة ٥ لا ينبغي أن يتم على حساب معايير الخبرة.

٣٢- وردا على ذلك، أشار ممثلون آخرون إلى أن ثمة مجموعة من الخبرة في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ يمكن الاستفادة منها لملء الشواغر في عضوية اللجنة: وتمثل المهمة في كيفية تحديد هذه الخبرة. أشار أحد الممثلين إلى أن نقص الدعاية الكافية عن الوظائف الشاغرة قد يحول دون قيام البلدان العاملة بموجب المادة ٥ بتقديم مرشحين لعضوية اللجنة.

٣٣- وبناء عليه، وكوسيلة لتحديد الخبرات لدى الأطراف العاملة بموجب المادة ٥، اقترح الممثلون على الأمانة أن تكتب إلى الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ وتطلب إليهم بصفة خاصة تحديد الخبراء الموجودين لديها، مشيرين إلى أنه ينبغي أن يكون في مقدور بلدان المادة ٥ التي انخرطت في مشروعات التخلص التدريجي من بروميد الميثيل في إطار الصندوق متعدد الأطراف أن تحدد بعض الخبراء. واقترح بعض الممثلين بأن بإمكان الأمانة أن تعلن أيضاً عن حاجتها إلى هؤلاء الخبراء على موقعها على شبكة الويب. وأشار ممثل آخر إلى أن من المفهوم أن أكثرية المرشحين للجنة من الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ بالنظر إلى أن قضية الإعفاءات من الاستخدامات الحرجة تعتبر في الوقت الراهن من دواعي

الانشغال الخاص للأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥. ورداً على طلب إيضاح، أوضح الرئيس المشارك للجنة أن السبب الوحيد لرفض أي خبير مقترح لعضوية اللجنة قام على أساس تعارض المصالح.

٣٤ - وفيما يتعلق بمسألة التوازن، أشار أحد الممثلين إلى أن التوازن لا يقتصر فقط على البلدان العاملة بموجب المادة ٥ والبلدان غير العاملة بموجب المادة ٥: وأنه يجب السعي أيضاً لتحقيق توازن جغرافي عادل. وكوسيلة لضمان تحقيق توازن أفضل بين البلدان العاملة بموجب المادة ٥ والبلدان غير العاملة بموجب المادة ٥ فقد اتفق الاجتماع على أنه عند تساوي طلبات التعيين من الفريقين في المؤهلات فتعطى الأفضلية للطلب القادم من مجموعة لا تحظى بالتمثيل الكافي في اللجنة.

٣٥ - وفيما يتعلق بهذه العملية، أعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أنه على الرغم من أن مسؤولية لتعيين الأعضاء في نهاية الأمر تقع على عاتق الرؤساء المشاركين، فإنه يتعين أن تأتي الترشيحات في جميع الحالات من الأطراف. وبناء عليه، فقد أقرت أنه في الحالات التي تتم فيها الترشيحات مباشرة من جانب لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل أو فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، ينبغي للرؤساء المشاركين أن يتشاوروا مع البلدان التي يأتي منها الخبراء المعينون.

٣٦ - وعقب انتهاء هذه المناقشة أوجز الرئيس المشارك آراء الفريق التي تم توحيدها وتجميعها في روقتي غرفة اجتماع من أجل مواصلة مناقشتها. وفي أعقاب الاضطلاع بهذه المناقشة، وافق الاجتماع على إحالة المقترحات إلى الفريق العامل مفتوح العضوية للنظر فيها.

رابعاً - إجراءات عمل لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل فيما يتعلق بتقييم تعيينات الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل

ألف - ضرورة زيادة شفافية وفعالية التحليل والإبلاغ من جانب لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل بشأن تعيينات الاستخدامات الحرجة

٣٧ - ودعا الرئيس المشارك، في معرض تقديمه هذا البند الفرعي، إلى إبداء تعليقات بشأن طرق زيادة الشفافية وفعالية التحليل والإبلاغ الذي تقوم به لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل بشأن تعيينات الاستخدامات الحرجة. وشدد أحد الممثلين على مدى أهمية إيجاد درجة أكبر من الشفافية والكفاءة في العملية بالنسبة لمصدقية القرارات المتخذة، وعلى أن ثمة حاجة إلى توفير درجة معينة من القدرة على التنبؤ بشأن النتائج النهائية. إن المعايير المستخدمة في عملية صنع القرارات داخل اللجنة ينبغي أن تكون واضحة وراسخة وأن تبلغ للأطراف القائمة بالتعيين. إن هناك حاجة ماسة للمزيد من التفاصيل بشأن الكيفية التي تعمل بها اللجنة وعدد أعضائها المشاركين في تحليل التعيينات والموافقة عليها، وما إذا كان الخبراء قد صوتوا على التعيينات التي لا تقع داخل دائرة خبراتهم.

٣٨ - ذكر بعض الممثلين رأياً مفاده أنه ينبغي، بغية زيادة شفافية تعيينات الاستخدامات الحرجة، أن يحتفظ الطرف القائم بالتعيين بالمعلومات الأساسية الوثيقة الصلة بالمقرر ٦/٩ (أي الطلبات الأصلية بالإعفاءات الواردة من منشآت أو مستخدمين) والتي تشكل عناصر تعيينات الطرف، وإتاحتها للجنة بناء على طلبها كجزء من المستندات المعززة للتعيين. إن العجز عن تقديم هذه المستندات في الوقت المناسب قد يتسبب في وضع التعيين في فئة "غير قابل للتقييم".

٣٩ - اقترح بأنه يمكن إعداد مصفوفة موسعة للبدائل تصف الظروف التي أثبتت البدائل في ظلها أنها مجدية تكنولوجيا واقتصادياً ويجب إيراد إشارات إلى دراسات حالة معينة في المصفوفة لكي يتسنى التماس المزيد من المعلومات.

٤٠ - أعرب أحد الممثلين عن انشغاله بشأن افتقاد الوضوح فيما يتعلق بأسباب التعيينات الموصى بها في بعض القطاعات السلعية والتي يكون لها تأثير معاكس على عملية التعيين الوطنية في بلده في ظروف مماثلة.

٤١ - وأعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أنه للتعجيل بعملية التحليل والإبلاغ بشأن التعيين، يمكن توجيه دعوة للخبراء الوطنيين لحضور الاجتماعات التي تُبحث فيها تعيينات بلدانهم كمراقبين. وبهذه الطريقة لن تضطر اللجنة إلى الانتظار قبل تلقي رداً على طلباتها بشأن التوضيح، ويتم تجنب الالتباس الذي يكون قد نشأ في السابق من جراء عدم القدرة على العمل وجهاً لوجه. بيد أن تقارير اجتماعات اللجنة يجب أن تكون أكثر شمولية بكثير لضمان درجة أكبر من الشفافية، وأن تقدم تفاصيل عن الأسئلة التي وجهت إلى الخبراء وردودهم لإثبات أنه لم تمارس أي ضغوط مؤثرة. والوسيلة الأخرى لضمان مثل هذه النزاهة قد تتمثل في توجيه الدعوة إلى مراقبين حياديين لا يلتمسون موافقة على تعيينات استخدامات حرجة.

٤٢ - ومن ثم أشار أحد الممثلين إلى أن الفقرة ٣ - ٤ من اختصاصات فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي يجب أن تغييرها لإتاحة حضور مراقبين في اجتماعات اللجنة، وأعرب عن رغبته في الإبقاء على هذه الاختصاصات على ما هي عليه. كما أُقترح إجراء مناقشات ثنائية مع الخبراء الوطنيين القادمين من الأطراف مقدمة التعيين وذلك على هامش الاجتماعات الرئيسية الأخرى مع أن ذلك سيؤدي إلى إطالة مدة الاجتماعات بأيام قليلة ويفرض ضغطاً إضافياً على الموارد.

٤٣ - أعرب ممثل آخر عن شواغل قوية بشأن حضور مراقبين من الأطراف المقدمة للتعيين لاجتماعات اللجنة. وارتأى أن هناك طرقاً ووسائل أخرى لإجراء مشاورات بين اللجنة والأطراف القائمة بالتعيين. وعلاوة على ذلك، فإنه يخشى من أن من الممكن لمثل هذه الممارسة أن تجعل تقييم اللجنة لتعيينات الاستخدامات الحرجة متحيزاً.

٤٤ - ووافق ممثل آخر أنه من المهم تحسين الاتصال بين الأطراف مقدمة التعيين واللجنة، لكنه أشار إلى أن الاتصال بالخبراء الوطنيين عن طريق المؤتمرات عن بعد أثناء اجتماعات اللجنة يمكن أن يحقق النتيجة ذاتها. غير أن ممثلاً آخر اقترح أن يقوم خبراء من اللجنة القائمين بالنظر في التعيين بوضع قائمة أسئلة محددة يمكن أن يقرها الرئيس المشارك للجنة وتقدم إلى الطرف المقدم للتعيين قبل أسبوعين من الاجتماع التالي للجنة، بحيث يمكن للطرف مقدم التعيين أن يحاول تقديم إجابات على الأسئلة في وقت مناسب لنظر اللجنة فيها في هذا الاجتماع. وعندئذ يمكن استخدام الحضور كمراقب أو عن طريق عقد المؤتمرات عن بعد لطرح أي أسئلة إضافية. بيد أن أحد الممثلين رأى أنه لو كانت التعيينات كاملة واحتوت على جميع المعلومات المطلوبة في الكتيب الإرشادي فلن تنشأ مثل هذه الأسئلة، وعندئذ لن

يكون وجود الخبراء الوطنيين وقوائم الأسئلة ضروريا. وارتأى آخرون أن التعيين مهما عرض بشمولية فإنه لن يحصل حد الكمال إطلاقاً ومن المحتم أن تنشأ أسئلة أخرى.

٤٦- وأفاد أحد الممثلين أن تقارير اللجنة والافتراضات المقياسية التي استندت إليها توصيات اللجنة يجب أن تكون شفافة بصورة تامة وأنه ينبغي إتاحة إجراء للرد على الافتراضات مع الآخذ في الاعتبار الظروف المحيطة بالتعيين. وساد اتفاق عام بأن التقرير الصادر بشأن مقرر اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات كان قصيراً وغامضاً للغاية، وأن من شأن شرح الحجج الكامنة وراء مقرر ما بالتفصيل أن يعمل على تحسين الشفافية وتعزيز مصداقية اللجنة على السواء. بيد أنه ساد شعور بالقلق لأن إصدار تقارير أكثر تفصيلاً من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أعباء العمل الواقعة على كاهل اللجنة وقد تنشأ مشاكل تتعلق بتوافر الخبراء في اللجنة لاضطلاع بمزيد من العمل.

٤٧- واقترح بعض الممثلين إلغاء التعيينات التكميلية وبذلك يتم تبسيط واختزال الإجراءات إلى مجرد جولة واحدة من التعيينات، ومع ذلك اقترح أحدهم وضع آلية ما للتعينات الاستثنائية موضع التنفيذ إذا كانت لازمة بشكل قاطع. واقترحت ممثلة أخرى استناداً إلى تجربة بلدها بأن من المتوقع أن ينكمش عدد التعيينات التكميلية، إن الحكم القائم بشأن الاستخدام الطارئ يمكن اعتباره آلية محتملة للتعينات الاستثنائية.

٤٨- وقال أحد الممثلين أن من شأن وجود أساس واضح لدور الكتيب الإرشادي بشأن تعيينات الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل، ودور هذا الكتيب، وعلاقته بقرارات اجتماعات الأطراف القابلة للتطبيق، أن تعزز من شفافية عملية اللجنة. وكان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي استخدام الكتيب الإرشادي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي كأساس رسمي يبنى عليه الحكم الصادر بشأن تعيينات الاستخدامات الحرجة، وذلك بعد اعتماده من الاجتماع السادس للأطراف. وأشار أحد الممثلين إلى أنه من المعتمزم بالفعل، استناداً إلى الفقرة ٩ (ك) من مقرر الاجتماع الاستثنائي ٤/١، أن يقدم الكتيب الإرشادي لإقراره أثناء الاجتماع السادس عشر للأطراف، وبناء على ذلك يجب توفير مشروع نص للتعليق عليه على موقع الأمانة على شبكة الويب. واتفق عموماً على أن الوثائق الداخلية للجنة، مثل وثيقة تضارب المصالح والمبادئ التوجيهية الأخرى، يجب أن تضمن في الكتيب الإرشادي.

٤٩- أوضح الرئيس المشارك للجنة أن النة تلقت بالفعل التعيينات الأصلية للأطراف مقدمة التعيين بالكامل، حيث شكل ذلك الأساس التي بنت توصياتها النهائية عليه. وقال إن جميع أعضاء اللجنة تتوافر لديهم سبل الاطلاع على جميع التعيينات - على النحو المقدم من الأطراف - وذلك عن طريق موقع اللجنة على شبكة الويب ومواقع شبكية أخرى أو على ديسك (قرص)، وتمت الموافقة على التوصيات بشأن كل تعيين في الجلسات العامة للجنة.

٥٠- تم توحيد الآراء والاقتراحات التي طرحها الممثلون وتجميعها في ورقتي غرفة اجتماع من أجل مواصلة النظر فيها. وفي أعقاب القيام بذلك، وافق الاجتماع على إحالة المقترحات إلى الفريق العامل مفتوح العضوية للنظر فيها.

باء - توقيت وشكل التقارير المتعلقة بالاستخدامات الحرجة الخاصة بلجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل

٥١ - ودعا الرئيس المشارك، في معرض تقديمه للبند الفرعي، الممثلين إلى إبداء وجهات نظرهم حيال توقيت وشكل تقارير اللجنة. وبالرغم من الاتفاق على الحاجة إلى حدود زمنية واضحة لتقديم المعلومات، فقد تم الإعراب عن آراء مختلفة فيما يتعلق بما إذا كان على لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل أن تعد تقريراً واحداً أو عدة تقارير وعلى ماذا يجب أن يحتوي كل تقرير منها. وقال الرئيس المشارك للجنة إن اللجنة سترحب فقط بإعداد تقرير وحيد في أية سنة على النحو المنصوص عليه في المقرر ذي الصلة لاجتماع الأطراف. ووافق الاجتماع على النظر في مقترحات مكتوبة بشأن الحد الزمني الذي قدمه الممثلون المعنيون قبل صياغة أية توصية بشأن المسألة.

جيم - الأساليب التي تتبعها لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل لتقديم خطط عمل سنوية إلى اجتماع الأطراف

٥٢ - واتفق الرئيس المشارك، في معرض تقديمه للبند الفرعي، مع الممثلين على أن هنالك قدراً لا يستهان به من التداخل بين قضية الأنشطة التي ستشملها خطة العمل التي يغطيها البند ٤ (ج)، والتأثيرات المتعلقة بالميزانية لهذه الأنشطة والتي يغطيها البند الفرعي ٤ (د). وفيما يتعلق بمضمون خطة العمل، ساد اتفاق على مزايا خطة العمل بوصفها وسيلة لتعزيز شفافية أداء اللجنة، وأدلى بعدد من الاقتراحات بشأن تحديد العناصر التي يمكن تضمينها مثل: الأحداث الأساسية لسنة معينة؛ تفويض المهام؛ الحدود الزمنية للتعيينات؛ مقترحات متعلقة بالميزانية وتأثيراتها بالنسبة للأطراف؛ التغييرات في عضوية لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل؛ وتقرير موجز عن أنشطة اللجنة على امتداد السنة؛ وإعادة النص على مهمة اللجنة؛ وشرح مفصل لتقنيات الإبلاغ؛ ومؤشرات الأداء ومتطلبات الرصد والتقييم؛ وخطة استراتيجية إستشرافية.

٥٣ - ودار بعض الجدل حول الحاجة إلى تقرير موجز، نظراً إلى أن اللجنة كانت قد قدمت بالفعل تقريراً مرحلياً إلى اجتماع الأطراف كجزء من التقرير المرحلي السنوي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، وحول ما إذا كان ينبغي أن يغطي ذلك التقرير أيضاً المهام التي لم تتمكن اللجنة من إنجازها والمشاكل المصاحبة لذلك، أو ما إذا كان يجب أن يكون التقرير استشرافياً بصورة حصرية. والتمس أحد الممثلين توضيحاً بشأن حالة خطة العمل وما إذا كانت ستعتمد من قبل الأطراف. وأشار ممثل آخر إلى الممارسة المعمول بها في اجتماعات الأطراف، حيث يتم الإحاطة علماً فقط بنواتج أفرقة التقييم ولجان الخيارات التقنية دون إقرارها. كما شدد الأمين التنفيذي، في معرض إشارته إلى مبدأ الاستقلالية والأساس الطوعي لعمل اللجنة، على ضرورة تنسيق خطة عمل اللجنة مع دورة اجتماع الأطراف.

٥٤ - واستجابة لبعض الشواغل والأسئلة التي أثيرت، قال الرئيس المشارك للجنة إن صياغة خطة عمل اللجنة يمكن أن تستند إلى الجدول الزمني المعد بالفعل لإصدار تقاريرها المقدمة إلى الأطراف. وفيما يتعلق بقضية التوقيت أشار إلى أن اللجنة لا يزال لديها بعض الأنشطة المتأخرة التي لا تزال غير مكتملة ولها تأثيرات تتعلق بالموارد.

دال - الأساليب التي تتبعها لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل في تزويد اجتماع الأطراف بمقترحات الميزانية لتعريف عمل اللجنة عن طريق الأمانة

٥٥ - وطلب الرئيس المشارك، في غضون تقديم هذا البند الفرعي، من الممثلين تقديم وجهات نظرهم حول ما إذا كان يجب أن تحتوي خطة العمل على مقترحات تتعلق بالميزانية أم لا. ودار نقاش كبير بشأن هذه المسألة حيث حذ بعض الممثلين تضييق مثل هذه المعلومات وأشار آخرون إلى أن خطة العمل يجب أن تعنى فقط بالقضايا الموضوعية، وأنه وفقاً للممارسة المعيارية للأمم المتحدة، يترهن إقرار خطة العمل في أي حال من الأحوال، بالموافقة على ما لها من آثار إدارية و آثار متعلقة بالميزانية. وحذر أحد الممثلين من مغبة إيجاد شكل إضافي بتضمين مقترحات تتعلق بالميزانية في خطة العمل وزيادة أعباء عمل اللجنة بصورة أكبر. وأشار آخر إلى أن عمل اللجنة كان يمول على أي حال على أساس الهبات والإعانات ولم يتلق الدعم من هيئات بروتوكول مونتريال، وهو العامل الذي حد من قدراتها على زيادة أعباء العمل.

٥٦ - واقترح أحد الممثلين بأنه نظراً لأهمية أنشطة بروميد الميثيل في الوقت الحاضر، ومبالغ الأموال الكبيرة المتضمنة في الأنشطة الزراعية المتضررة، فمن الممكن إعادة ترتيب أولويات ميزانية فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لزيادة التمويل المتاح لأنشطة لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل. وارتأى ممثل آخر أن إعادة التلاعب بميزانية فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي قد يعطي إشارة غير مرغوب بها إلى الأطراف تلمح إلى أن بعضاً من أنشطته كانت ممولة بشكل زائد أو أقل أهمية. وبدلاً من ذلك، يجب التماس المزيد من التمويل لأنشطة تتصل بتعيينات الاستخدامات الحرجة نظراً لأن من المحتمل أن تكون هذه الأنشطة ذات فترة محدودة، دون إحداث اختلال في الأنشطة الأخرى لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي. وتم التوصل إلى تفهم عام مفاده أنه ينبغي تضمين بعض الدلائل المتعلقة بالميزانية في خطة عمل اللجنة بسبب الحاجة إلى فهم أوضح للأعباء التي قد تترتب عن أنشطتها من حيث الاحتياجات من الموارد، على أنه ينبغي لاجتماع الأطراف أن يقر الميزانية كجزء من الميزانية السنوية التي تعدها الأمانة كما تم التطرق إلى أنه وفقاً للمادة ١٤ من النظام الداخلي، فإن الأمانة مطالبة بتقديم تقرير إلى اجتماع الأطراف بشأن ما لجميع البنود الفنية لجدول الأعمال المقدمة إلى الاجتماع من آثار إدارية و آثار متعلقة بالميزانية، قبل قيام الاجتماع بالنظر فيها، ولا يتم النظر في أي بند من هذه البنود، ما لم يقرر الاجتماع خلاف ذلك، حتى مرور ٤٨ ساعة على الأقل من تلقيه لتقرير الأمانة بشأن الآثار الإدارية والآثار المتعلقة بالميزانية.

٥٧ - أدرجت مقترحات الممثلين حول هذا البند من جدول الأعمال في ورقة قاعة الاجتماع تحت البند ٤ (ج) من جدول الأعمال، وأحيلت بين أقواس معقوفة إلى الفريق العامل مفتوح العضوية لبحثها.

خامساً- توجيهات أخرى بشأن معايير تقييم تعيينات الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل

ألف - توجيهات أخرى بشأن تطبيق المعايير المبينة في المقرر ٦/٩

٥٨ - اقترح الرئيس المشارك، ووافق الاجتماع على ذلك، أنه بما أن الموضوع المقرر بحثه مستفيض للغاية ونظراً لضيق الوقت، فعلى الممثلين أن يقوموا فحسب بتحديد المجالات التي يجب زيادة تطوير

آليات التوجيه فيها، دون تعريفها أو إثباتها. ويُرحَّب أيضاً بتقديم ورقات مكتوبة ويمكن للرئيسين المشاركين تجميع قائمة بهذه المجالات لكي ينظر فيها في اجتماع اليوم التالي.

٥٩ - استرعى ممثلان النظر إلى عدد من المجالات التي يحتاج الأمر فيها إلى مزيد من التوجيهات للجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل وإلى التقدم الذي أحرز في هذه المجالات مع الإشارة بوجه خاص إلى المقررات المتخذة في الاجتماع الاستثنائي الأول للأطراف. واقترح أنه يجب إدراج المجالات في قائمة مع الإشارة إلى المقررات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع الاستثنائي الأول للأطراف بغية الإشارة إلى تقدم العملية: الجدوى الاقتصادية، مع الإشارة إلى مقرر الاجتماع الاستثنائي ٤/١، الفقرتين ٦ و ٩(ج)؛ المخزونات مع الإشارة إلى مقرر الاجتماع الاستثنائي ٣/١، الفقرة ٥، متطلبات الإبلاغ مع الإشارة إلى مقرر الاجتماع الاستثنائي ٤/١، الفقرة ٩ (هـ) و(ز)، والكتيب الإرشادي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي مع الإشارة إلى مقرر الاجتماع الاستثنائي ٤/١، الفقرة ٩ (ك).

٦٠ - وأشار ممثل آخر بالذکر إلى أنه يوجد في تقارير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ولجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل بشأن تقييم تعيينات الاستخدامات الحرجة عددا هائلا من طلبات التوجيه المقدمة من اللجنة، علاوة على طلبات توضيح بشأن المعايير التي تطبقها اللجنة تلقائيا. وتساءل ممثل آخر مندهشا حيال طول المدة التي ستظل فيها قضية إعفاءات الاستخدامات الحرجة مثارة، في ظل وجود رزنامة للتخلص التدريجي المتفق عليه.

٦١ - قدم الممثلون مقترحات عديدة بشأن هذا البند. ووافق الاجتماع على إحالة تلك المقترحات، موضوعة بين أقواس معقوفة، إلى الفريق العامل مفتوح العضوية للنظر فيها.

باء - الحالات التي ينبغي للجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل التماس التوجيه فيها من اجتماع الأطراف في تصريف أعمالها

٦٢ - ودعا الرئيس المشارك، في غضون تقديمه لهذا البند الفرعي، إلى تقديم مقترحات من قاعة الاجتماع. وتم الاتفاق على أن ثمة حالات محددة يجب التماس التوجيه فيها لا يمكن أن تقترحها الأطراف بصورة مسبقة. ومع ذلك فإن خطة العمل السنوية للجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل أدرجت القضايا التي قد تعالجها اللجنة في السنة المقبلة ولعلها تشكل أيضاً موضعاً مؤقتاً لتحديد وإبراز مجالات المشاكل المحتملة التي تتطلب مشورة اجتماع الأطراف. ورأى الممثلون أنه من المفيد العمل بهذه الممارسة مرة فقط كل سنة معينة.

٦٣ - واقترح أحد الممثلين أنه توخياً للحذر، ينبغي لاجتماعات الأطراف أن تستشار فيما يتعلق بجميع الظروف التي لم تكن واضحة بصورة تامة من حيث المفهوم التقني أو العلمي أو الاقتصادي وبخاصة حيثما كانت اللجنة تغير افتراضاتها التي تشكل أساساً لتقييم تعيينات الاستخدامات الحرجة. وحذر ممثل آخر من خطورة تأويل دراسة هذا البند من جدول الأعمال الحالي على أنه ينطوي على عدم الثقة في اضطلاع لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل بولايتها بمفردها. ومع ذلك، تم الاتفاق عموماً على أن أية تغييرات تجرى على إجراءات أو المبادئ التوجيهية للجنة يجب أن تعرض على الدوام على اجتماع الأطراف للموافقة عليها.

٦٤ - كما اقترح بأن الفريق العامل مفتوح العضوية يشكل منبراً صالحاً لقيام اللجنة بالإعراب عما يساورها من شواغل، وكان على الرئيسين المشاركين تقديم مشروع نص موحد للتعليقات التي طرحها الممثلون وذلك لمواصلة النظر فيها في اليوم التالي.

٦٥ - قدم أحد الأطراف اقتراحاً بشأن هذا البند. ووافق الاجتماع على إحالة هذا الاقتراح، موضوعاً بين قوسين معقوفين، إلى الفريق العامل مفتوح العضوية للنظر فيه.

سادساً - اختتام الاجتماع

٦٦ - وفي أعقاب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيسان المشاركان اختتام الاجتماع في الساعة ٨:١٥ من مساء الاثنين الموافق ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.